

## بعد عام على الحراك... لا قيادة موحّدة ولا برنامج 17 تشرين كيف بدأت وأين أضحت؟

عام مضى على انطلاق حراك 17 تشرين الاول، الذي كانت شرارته الاعلان عن فرض ضريبة على الواتساب، جعلت كيل الغضب يطفح عند الشعب نتيجة مسار من التراكبات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية اوصلت الى مرحلة الغضب. بداية، نزل الناس بعفوية، قبل ان تصادره قوى الحراك وتأخذه الى مسارات لا علاقة لها بالمطالب المحققة

في جلسة لمجلس الوزراء عقدت في 17 تشرين الاول 2019، ناقشت الحكومة اقتراحات لزيادة إيرادات الدولة في مشروع موازنة عام 2020، منها زيادة ضريبة القيمة المضافة على الكماليات الى 15%، على ان تعتمد الزيادة التدريجية على بقية الاصناف. برز في حينه اقتراح لوزير الاتصالات جمال الجراح بفرض رسم 6 دولارات شهرية على الواتساب، على ان يتخذ القرار بكل الزيادات الضريبية في جلسة اخيرة لمجلس الوزراء تعقد في يوم 19 من الشهر ذاته لقرار مشروع قانون الموازنة قبل رفعه الى مجلس النواب. لكن انطلقت احتجاجات في وسط بيروت وقطعت الطرقات ثم ما لبثت ان تمددت الى مناطق اخرى، ما دفع وزير الاتصالات في اليوم التالي (18 تشرين الاول) الى اعلان تراجعه عن طرح فرض الضريبة على الواتساب.

تواصلت الاحتجاجات وركزت في بيروت والمناطق على استهداف مكاتب الاحزاب والنواب، مع محاولة المتظاهرين الدخول الى السرايا الكبيرة ومقر مجلس النواب فمنعتهم القوى الامنية من ذلك. بدأت ظاهرة قطع الطرقات الرئيسية التي تصل العاصمة بالمناطق اللبنانية، فيما تم توجيه دعوة الى عقد جلسة لمجلس الوزراء يوم 18 تشرين الاول اعلنت كتل سياسية عدم مشاركة وزرائها في الجلسة ما اضطر رئيس الحكومة سعد الحريري الى تأجيل الجلسة، وتوجه بكلمة الى اللبنانيين اعطى مهلة 72 ساعة للشركاء في الحكومة لدعم الاصلاحات. في 20 تشرين الاول نظمت تظاهرات في بيروت ومختلف المناطق اللبنانية، كانت الاكبر منذ التظاهرات في شهر اذار عام 2005.

يوم 21 تشرين الاول عقدت جلسة طارئة لمجلس الوزراء اتخذت خلالها تدابير اقتصادية لجهة خفض العجز وتخفيض رواتب السياسيين الى النصف وتقديم مساعدات للعائلات الاشد فقرا. وعلن الحريري انه سيستقيل اذا لم تقر الاصلاحات، الا ان المتظاهرين رفضوا الاصلاحات ورفضوا شعار اسقاط النظام. في اليوم التالي (22 تشرين الاول) التقى الحريري سفراء مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان الذين اكدوا دعمهم للاصلاحات التي اقراها مجلس الوزراء، ودعوا الى حماية المتظاهرين في تعبيرهم السلمي، وحضوا القيادات اللبنانية على الدخول في حوار مفتوح مع الحراك.

في يوم 24 تشرين الاول توجه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بكلمة مباشرة الى اللبنانيين، ابدى فيها الاستعداد الكامل والفوري لاجراء حوار مع ممثلين عن المتظاهرين، داعما الاصلاحات التي اقترتها الحكومة ومؤكدا على التغيير من داخل المؤسسات الدستورية. يومها انقسم المتظاهرون بين من دعا الى استجابة الحوار وبين من رفض الدعوة ورفعوا شعار اسقاط الحكومة. عندها بدأت الضغوط الاقتصادية والمالية المتمثلة بخفض التصنيف الائتماني للبنان مع استمرار المصارف باقفال ابوابها. في 25 تشرين الاول القى الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كلمة متلفزة دعا فيها جمهور المقاومة الى مغادرة الشوارع، وايد مطالب الاصلاح الاقتصادي التي رفعها المتظاهرون ودعاهم الى عدم السماح باستغلالهم من جهات داخلية وخارجية لاحداث فوضى وقتنة في البلاد.

في 26 تشرين الاول، عقد اجتماع امني في قيادة الجيش حضره جميع قادة الاجهزة العسكرية والامنية، اكد على ضمان حرية التعبير السلمي ورفض الاعتداء على الممتلكات

العامة والخاصة والمؤسسات الرسمية. في اليوم التالي (27 تشرين الاول) شارك الالف في سلسلة بشرية على امتداد الطريق الساحلية من طرابلس الى صور لاطهار وحدة الشعب اللبناني، ورفع الحبر الاعظم البابا فرنسيس صلواته حتى يتمكن لبنان من الاستمرار في ان يكون مكانا للتعايش السلمي، وحض الحكومة اللبنانية على الاستماع الى اهتمامات الشعب. بعد 13 يوما من انطلاق الحراك، اعلن الحريري مساء 29 تشرين الاول استقالة الحكومة في خطاب متلفز، وسط احتفالات في ساحات التظاهر، اتبعت في اليوم التالي (30 تشرين الاول) باقفال كل الطرق الرئيسية في المناطق اللبنانية. مساء 31 تشرين الاول، في مناسبة انتهاء السنة الثالثة من الولاية الرئاسية، توجه الرئيس عون بكلمة الى اللبنانيين تناول فيها الازمة الاقتصادية والمالية، مؤكدا التزامه مكافحة الفساد وضمان الاستقرار السياسي والقضاء على الارهاب وعودة اللاجئين السوريين، واعدا بأن الحكومة الجديدة ستألف من متخصصين، قابلها المتظاهرون بالمطالبة باجراء انتخابات نيابية مبكرة وتشكيل حكومة تكنوقراط، وواصلت المدارس والجامعات اقفال ابوابها بعدما تحول هذا الاقفال الى تأمين الحشود في الساحات والمناطق.

التيار الوطني الحر نظم في 3 تشرين الثاني تظاهرة حاشدة شارك فيها الالف على طريق القصر الجمهوري تأييدا لمواقف رئيس الجمهورية، تحدث فيها رئيس التيار الوزير جبران باسيل، فدعا الى اغلاق الطرق في وجه النواب الذين يرفضون قوانين مكافحة الفساد والسياسيين الذين يفتلون من المساءلة والقضاة الذين لا يطبقون القانون، كما



17 تشرين الاول في وسط بيروت.

مع تحديد موعد للجلسة التشريعية للمجلس النيابي في 12 تشرين الثاني ادرج في جدول اعمالها قانون العفو العام، نفذ اضراب عام

طالب برفع السرية المصرفية عن حسابات المسؤولين السياسيين واستعادة الاموال المنهوبة. في 5 تشرين الثاني عاودت المدارس والجامعات فتح ابوابها تدريجا، وفي اليوم التالي عبر طلاب واساتذة عن رفضهم العودة الى مقاعد الدراسة. في 9 تشرين الثاني بدأت المصارف سياسات تقنين الدولار ووضع سقف للمودعين، وتم تنفيذ اضراب عام في 11 تشرين الثاني لنقابات عمال المصارف، بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة العامة بعدما تزايد ضغط المتظاهرين على المصارف.

”  
البابا فرنسيس حض  
الحكومة على الاستماع  
الى حاجات الشعب  
“



مجموعات شغب تعبت بوسط بيروت.

في اليوم ذاته ودعا المتظاهرون الى اجراء محاكمات سريعة والعمل على ايجاد حل للازمة الاقتصادية وضمان استقلال القضاء والتحقيق في سوء استخدام الاموال العامة. اعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري تأجيل الجلسة التشريعية الى 19 تشرين الثاني لاسباب امنية. وعلن عن ان بري مستعد لتقديم "لبن العصفور" للحريري لتشكيل الحكومة الجديدة، واذا رفض سيكون على عداوة معه. واتبع ذلك بارسال منتجات من منتجات الالبان اللبنانية الى الحريري الذي قابل الخطوة بالشكر، معتذرا عن تناول جميع اصناف الالبان، قائلا ان الدولة بحاجة الى "حمية سياسية جديدة". مساء، اطل رئيس الجمهورية في مقابلة متلفزة حذر فيها من سحب الاموال من المصارف وتهريبها الى الخارج، ودعا الى التوقف عن قطع الطرق والحفاظ على الاحتجاج السلمي.

تحت ضغط الاحتجاجات، اجريت في 17 تشرين الثاني انتخابات نقابة المحامين في بيروت حيث فاز المرشح المستقل ملحم خلف، ليصبح اول مرشح مستقل يفوز في مواجهة المرشحين المدعومين من الاحزاب. في 19 تشرين الثاني تم تأجيل الجلسة التشريعية لمجلس النواب في 21 منه، عشية عيد الاستقلال، وجه رئيس الجمهورية كلمة الى اللبنانيين دعا فيها الى انتهاء الاحتجاجات واللغة البغيضة في الشوارع واعدا بحكومة لمكافحة الفساد. يوم 24 تشرين الثاني نظمت تظاهرة امام السفارة الاميركية في عوكر احتجاجا على التدخل الاميركي في الشؤون الداخلية اللبنانية، ويوم 25 تشرين الثاني توفي المواطن حسين شلهوب وزوجته سناء الجندي بعدما اصطدمت سيارتهما بحاجز حديدي قطع فيه المحتجون طريق الساحل في اتجاه بيروت، ما ادى الى توترات كادت ان تأخذ طابعا مذهبيا.

بينما كانت المشاورات السياسية تتواصل لاختيار شخصية لتشكيل الحكومة الجديدة، اعلن الحريري يوم 26 تشرين الثاني انه لن يرشح نفسه لرئاسة الحكومة، فبدأ البحث عن اسم يحظى بتوافق بحيث طرحت سلسلة اسماء كانت تسقط الواحد تلو الاخر، بينما بدأ الانقسام يظهر جليا في صفوف

وقع 37 جريحا. في 11 حزيران اندلعت اعمال عنف في بيروت وكان اخطرها في كورنيش المزرعة والشياح وعين الرمانة، استدعت اجتماعا طارئا للمجلس الاعلى للدفاع اتخذ قرارات حازمة لمنع تكرار ما حصل. في 6 تموز شهد وسط بيروت اعمال شغب وتخريب مع تكرار المحاولات لاقتحام البرلمان.

نتيجة ازدياد اعمال الشغب، والمزيد من تصاعد الازمات الاقتصادية والمالية، بدأت التداعيات تؤثر على الحكومة، وكانت باكورتها في 3 آب حيث قدم وزير الخارجية ناصيف حتي استقالته وعين بديلا منه السفير شربل وهبة. الكارثة الكبرى وقعت في 4 آب وتمثلت في مرفأ بيروت الذي اوقع عشرات الضحايا ومئات الجرحى حيث دمرت احياء عدة من العاصمة، وتبعث ذلك موجة من الاحتجاجات وعمليات التخريب في وسط بيروت. في 9 آب قدم ثلاثة وزراء استقالاتهم، وفي اليوم التالي (10 اب) قدم دياب استقالة حكومته. في 31 آب كلف السفير مصطفى ادبب تشكيل الحكومة، وفي 26 ايلول وبعد تعذر تشكيل حكومة جديدة، قدم اعتذاره الى رئيس الجمهورية عن تشكيل الحكومة.

في اقل من شهر، سجلت زيارتان للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى لبنان، الاولى كانت في 6 آب في اعقاب انفجار مرفأ بيروت، والثانية في 31 منه. في كلا الزيارتين جمع القيادات اللبنانية في قصر الصنوبر، وتم الاتفاق على برنامج للاصلاحات وتشكيل حكومة.

انهى الحراك عامه الاول باحتفالات في مختلف المناطق مع تجدد عمليات الشغب في وسط بيروت، مع مزيد من الانقسامات والتداعيات على كل المستويات. في حين يسجل له انه تمكن من كسر ما كان يعرف بالمحرمات لجهة رفع الصوت والدعوة الى التغيير والمحاسبة والاصلاح ومكافحة الفساد، الا ان ما يسجل عليه انه اخذ بالبلاذ الى ازمات اضافية وافتقاده الى قيادة موحدة وبرنامج عمل ورفضه الاستجابة الى دعوات الحوار، خصوصا تلك التي كررها رئيس الجمهورية في اكثر من مناسبة، وسط المزيد من الانهيار الاقتصادي والمالي ودخول لبنان مرحلة غير مسبوقة في تاريخه.



الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون يجول في مكان انفجار مرفأ بيروت.



كارثة 4 آب في مرفأ بيروت.

اللبنانية خطة التعافي المالي والاقتصادي التي طلبت على اساسها مساعدة صندوق النقد الدولي. في الاول من ايار رفض المتظاهرون خطة الحكومة وتركز حراكهم امام مصرف لبنان في بيروت. شهر حزيران كان الاخطر على صعيد التظاهرات، وكادت الامور تذهب في مسارات عنيفة ذكرت اللبنانيين ببدايات الحرب الاهلية في العام 1975. فقد مر لبنان بقطوعين خطيرين، اذا بعدما حولت مجموعات الشغب وسط بيروت الى ساحة للتخريب والحرق والتدمير، شهد يوم 6 حزيران صدامات عنيفة بين مجموعات المتظاهرين على خلفية انقسامات سياسية، واندلعت مواجهات في ساحة الشهداء اضطر الجيش الى التدخل باعداد كبيرة للفصل بين المجموعات حيث

اخلاء خيم المتظاهرين في وسط بيروت وسط مخاوف متزايدة من انتشار فيروس كورونا. في 21 نيسان بدأ المتظاهرون بالعودة الى الشوارع لاسيما وسط بيروت، وفي 27 منه حصلت مواجهات اخذت طابعا عنفيا بحيث اضرمت المتظاهرون النيران بعدد من المصارف احتجاجا على انخفاض قيمة الليرة اللبنانية فيما جرح اكثر من 40 عسكريا، كما حصلت احتجاجات مماثلة في صيدا. يوم 28 نيسان اندلعت احتجاجات اخذت الطابع العنفي في طرابلس وبيروت والنبطية وعكار، وتم احراق اكثر من عشرة مصارف وماكينات للصرف الآلي. في اليوم التالي، اشعل المتظاهرون النيران بفرع مصرف لبنان في صيدا، بينما واصلت مجموعات الشغب اعمال الحرق والتكسير في وسط بيروت. ويوم 30 نيسان اقرت الحكومة

يوم 21 كانون الثاني، اصدر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة والتي ضمت 20 وزيرا، ويوم 27 منه اقر مجلس النواب موازنة عام 2020 في حضور 70 نائبا من اصل 128. في 10 شباط، وخلال جلسة لمجلس النواب استمرت 9 ساعات حازت حكومة حسان دياب ثقة المجلس النيابي، وسط احتجاجات في محيط البرلمان لعرقلة انعقاد الجلسة.

مع تفاقم الازمات الاقتصادية والمالية والمعيشية التي يزرع تحت عبها لبنان، اعلن رسميا عن تسجيل اول اصابة بفيروس كورونا. في 28 اتخذت الحكومة اجراءات لمكافحة انتشار الفيروس، ويوم 7 اذار اعلن دياب ان لبنان سيتخلف عن سداد الاوروبوند وان لبنان سيواصل هيكلة ديونه. في 9 اذار اعلن رسميا ان لبنان تخلف عن سداد سندات دولية بقيمة مليار و200 مليون دولار، وذلك للمرة الاولى في تاريخه. في 15 اذار اعلنت الحكومة التعبئة العامة في مواجهة انتشار كورونا، وتم اغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية حتى نهاية الشهر للحد من انتشار الوباء. يوم 23 اذار قررت الحكومة وقف سداد جميع الديون بالعملات الاجنبية في ظل تراجع احتياطات النقد الاجنبي وتفاقم الازمة المالية والاقتصادية. في 27 اذار تم

## الرئيس عون ابدى استعداداه للحوار مع الحراك اكثر من مرة

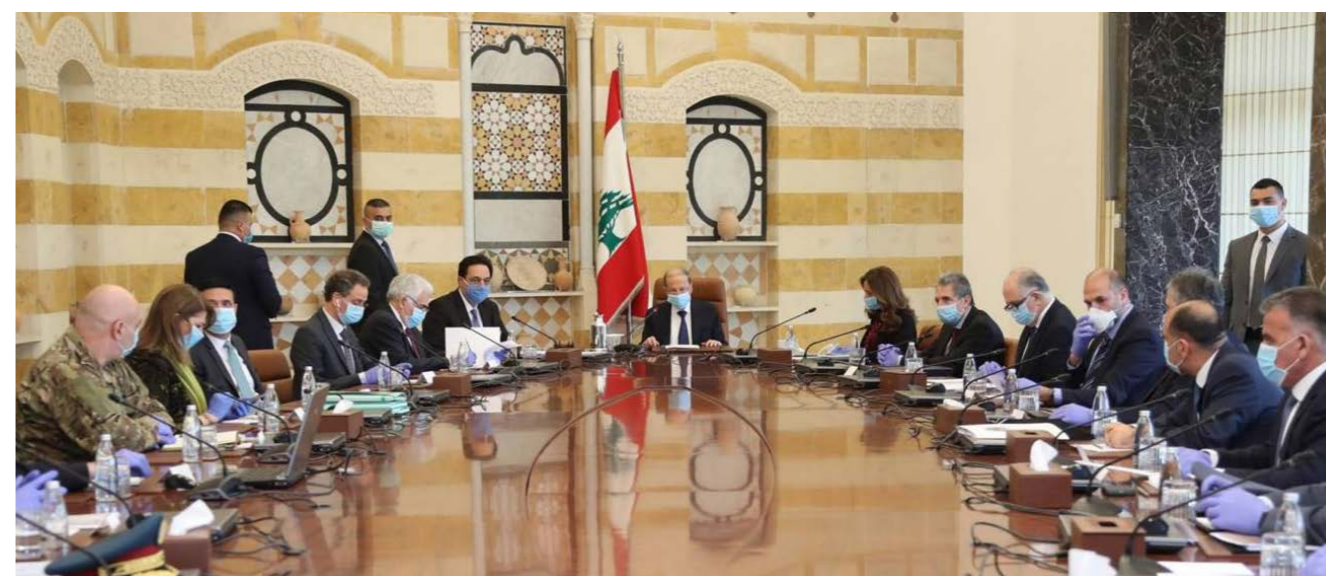
لبنان عمليات كر وفر بين المتظاهرين والقوى الامن، كما حصلت مواجهات في اليوم التالي امام ثكنة الحلو في بيروت بعدما تجمع المتظاهرون مطالبين بالفراج عن رفاقهم الذين اوقفوا في اليوم السابق مما ادى الى سقوط نحو 30 جريحا مدنيا وعسكريا. يوم 18 كانون الثاني اخذت المواجهات بعدا عنفيا خطيرا عندما بدأت مجموعات منظمة دخلت على خط التظاهرات، وكانت تستقدم من خارج بيروت بالقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف والمفرقات النارية على القوى الامنية، وتسليط اشعة الليزر عليهم واستخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريق هذه المجموعات، وسجل ارتفاع اعداد الجرحى في صفوف القوى الامنية، وحصلت عمليات تكسير ونهب للمحال التجارية في بيروت وطرابلس.

الحراك الذي انقسم بين حراك ساحة الشهداء وحراك ساحة رياض الصلح، فيما ركز آخرون تحركهم على مصرف لبنان رافعين شعارات تدعو الى اسقاط الحاكم رياض سلامة ومحاكمته بعدما خرج سعر صرف الدولار في مقابل الليرة اللبنانية عن السيطرة، وبدأت مواد اساسية تنقطع من الاسواق لاسيما المحروقات.

في 14 و15 كانون الاول عمد المتظاهرون الى محاولة اقتحام مبنى مجلس النواب وجمعية المصارف وقاموا بتكسير واجهات المحال التجارية والمصارف، فحاولت القوى الامنية منع الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة مما ادى الى سقوط جرحى من العسكريين والمدنيين.

في 19 كانون الاول، اجرى رئيس الجمهورية الاستشارات النيابية الملزمة وتم تكليف الوزير السابق حسان دياب تأليف الحكومة. اعقب ذلك اقبال للطرق في جميع المناطق لاسيما في بيروت وطرابلس والبقياع، وبدأت مجموعات تتوجه الى امام منزل دياب مطالبة اياه بالاعتذار عن التكليف.

بعد هدوء نسبي استمر الى يوم 14 كانون الثاني 2020 استؤنفت الاحتجاجات واغلقت كل الطرق الرئيسية في بيروت وطرابلس وعكار وصيدا والبقياع، وشهد محيط مصرف



حكومة الاختصاصيين اخفقت في مهمتها.